الأيام ALAYAM
السبت 14 ربيع الاول 14364 - العدد 8692
Saturday 26th - January 2013 - No.8692
www.alayam.com

أحمد المرشد

واخيراً.. هل تتحقق طموحاتنا الاقتصادية؟

«عامان تامان مرا منذ احداث الربيع العربي شهد العالم العربي خلالها عددا من المتغيرات والتحديات، وأنها على الرغم من اتخاذها أشكالا سياسية في ظاهرها، فإن مسبباتها الحقيقية لا يمكن أن تخطئها العين بأي حال من الأحوال.. و لا يمكن إغفال الاسباب التنموية أو تجاهل الطموحات التي تتطلع إليها الشعوب العربية وآمالها نحو حاضر مشرق ومستقبل مزدهر».. هذا ما اكده الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أمام الجلسة الافتتاحية للاجتماع المشترك لوزراء الخارجية ووزراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدول العربية للتحضير لأعمال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي شهدتها الرياض. ولم يكن غريبا على الفيصل ان يطالب بان تكون القمة عاكسة للموضوعات والقضايا الرئيسية التي تلامس حياة الشعوب العربية مما يتطلب الارتقاء بقرارات القمة لتكون على مستوى تطلعات الشعوب.

فالواقع الذي اراد الفيصل التنويه اليه هو ان الازمة الحقيقية التي تواجه العرب هي التعامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لان هذا يتطلب المعالجة من منظور شامل يغطي جميع الجوانب بما يتوجب معه تفعيل ومتابعة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والمراجعة الشاملة والدقيقة لما سبق اتخاذه من قرارات في القمتين السابقتين لتكون منطلقا أساسيا للمضي في البناء وتحقيق الأهداف المنشودة. واعتقد ان الفيصل وضع يده على الامال بما يمكننا من دراسة اساليب واليات استغلالها الاستغلال الامثل، ومن دواعي الامال هو ما يزخر به الوطن العربي من ثروات متعددة من موارد طبيعية وبشرية ورؤوس أموال وموقع استراتيجي.. والامل هنا ينحصر في ضرورة تيسير تدفقات الاستثمار والتجارة العربية البينية في سبيل بناء تكامل اقتصادي عربي قائم على أساس المنفعة المشتركة.

ولهذا، كان من بين انجازات قمة الرياض اعتماد الاتفاقية الموحدة المعدلة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، بما يؤدي الى تعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي يسهم في رسم وتنفيذ مسار مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.. فالتنمية الاقتصادية الشاملة بما تمثله من تحديات وفرص تتطلب في البداية وضوح الرؤية والأهداف، ومن ثم العمل المتواصل اعتمادا على الموارد المتاحة لبلوغ الغايات المنشودة في النمو والازدهار. وهنا نشير الى مكون اخر غاية في الاهمية يتعلق بتوفير موارد جديدة إضافية لدعم جهود الدول العربية الأقل نموا لتحقيق تلك الأهداف.. وهو ما يسمى في علم الاقتصاد بتعظيم الموارد.

واذا كانت السعودية اشارت بوضوح الى المكونات او الموارد الطبيعية، فثمة معطيات اخرى تمثل عاملا مهما في نفس الوقت، فدول المنطقة العربية تمتلك جميع المقومات الجغرافية والمناخية والاقتصادية المثلى لتطوير صناعة محلية مستدامة ورائدة في مجال الطاقة المتجددة . ولهذا، فان اعتماد قمة الرياض للاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة خلال الفترة من 2010 إلى 2030، يعد انجازا للآمال العريضة، لان تلك الاستراتيجية ستفتح المجال أمام إقامة سوق عربية لأجهزة ومعدات الطاقة المتجددة، التي تعمل على توفير فرص عمل جديدة بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص. وبالتالي يمكن استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتاحة ونقل التقنيات الخاصة بتصنيع معداتها إلى الدول العربية، وهذا ايضا يعد خيارا استراتيجيا للدول العربية لضمان تأمين وتنويع مصادر الطاقة وإرساء قواعد صناعة أنظمتها عربيا، سعيا إلى تسويقها على المستوى الإقليمي في بادئ الأمر ومن ثم على المستوى العالمي في مرحلة لاحقة. ثم نأتي الى مكون مهم ايضا ويتمثل في توفير الآليات اللازمة لمشاركة القطاع الخاص بشكل أكثر فاعلية في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية.

نحن لا ننكر كشعوب خليجية وعربية ما حققته الدول العربية من مكتسبات على صعيد العمل العربي المشترك خلال السنوات الماضية، بيد انه من المهم التأكيد على أن واقع هذا التعاون وما حققه من إنجازات ملموسة على الأرض لا يزال قاصرا عن تلبية طموحات شعوبنا التي تدرك تماما أن لديها من الموارد والمقدرات ما يكفل لها حاضرا أفضل ومستقبلا أكثر إشراقا. وهذا يتطلب كما فعل الامريكيون والاوروبيون والاسيويون قبلنا، الاعتماد على طرح الأفكار الخلاقة والرؤى الحديثة التي تكفل المضي قدما لهذه المسيرة والتصدي بكفاءة وفعالية لما يعترض طريقها من صعوبات وتحديات، حتى تستعد القيادات العربية بقوة لمواجهة التحولات الكبرى التي تعيشها الشعوب، وما أفرزته من تداعيات وتحديات غير مسبوقة، الأمر الذي تطلب من هؤلاء القادة اتخاذ المواقف المطلوبة لمواجهة هذه التحديات والتعامل معها وتعزيز التضامن والتكاتف العربي لتجاوزها.

كما اننا لا ننكر اهم افرازات القمة وهي التأكيد على أهمية الاستثمار في الوطن العربي كأحد الحلول الجذرية لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة وضعف نتائج برامج التشغيل والعمل في معظم الدول العربية.. اما اذا تحدثنا عن أهمية تعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية، فنقول هنا انها ركيزة اساسية للمواءمة مع المتغيرات الجديدة على الساحتين الدولية والإقليمية لتوفير المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات العربية البينية والمساهمة في توجيه الاستثمارات العربية إلى داخل المنطقة العربية بدلا من اهدارها في الخارج، بهدف الحد من البطالة والفقر وزيادة رفاهية المواطن العربي.

وعلى سبيل المثال، كان ثمة تصريحات مهمة لعدنان القصار رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة العربية، اشار فيها الى ان مصير الحلم العربي بالتكامل الاقتصادي يعتمد على إقامة السوق العربية المشتركة، وتأمين الغذاء ومعالجة البطالة، وتسهيل التجارة البينية والاستثمارات العربية. لم يكن هذا هو المطلب الوحيد للقصار، فثمة مطلب اخر وهو ضرورة تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الحقيقية، ينتظر قرارات سياسية نافذة مشفوعة بآلية عمل فاعلة من القمة .. وعليه، فان القمة الاقتصادية كانت منبرا هاما لإصدار القرار السياسي، الذي يتم من خلاله معالجة كافة العقبات التي تواجه حركة الاستثمار في البلاد العربية، وحرية التجارة العربية البينية، وقضايا النقل والتنقل، والمشروعات العربية، لتحقيق مشاركة فاعلة للقطاع الخاص في مبادرات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

اذا.. نحن امام السوق العربية المشتركة، وبدونها، سينهار الحلم العربي وتصبح التوصيات مجرد فقاعات أطلقت في الهواء. والامل، أن يكون القادة على قدر المسؤولية ويعملون بكل ما اوتوا من قوة وعزم على تبني القرارات الكفيلة لمعالجة كافة العقبات التي تواجه حركة الاستثمار في البلاد العربية، وتفعيل التجارة العربية البينية، ودعم حرية التنقل والمشروعات العربية، وصولا الى إقامة السوق العربية المشتركة، خاصة أن هناك وقتا كافيا حتى عام 2020، سيما وان القطاع الخاص ومؤسسات الغرف التجارية والصناعية العربية، مستعدة للعمل معا لبلوغ التكامل الاقتصادي.

واذا عرجنا على القطاع الخاص، فقد تعرض لظلم بين، بسبب تباين واختلاف الأنظمة العربية وتغير السياسات الاقتصادية والعلاقات العربية – العربية، ما انعكس سلبا على ميلاد هذا الحلم، وبالتالي عدم تمكن القطاع الخاص العربي من تنفيذ أي خطة عملية بهذا الشأن، رغم ما يتمتع به القطاع الخاص على المستوى العربي من الإمكانيات، بما يمكنه من تحقيق هذا الحلم، بهدف احداث نهضة الأمة العربية من خلال تنشيط التجارة البينية وغيرها.

اجمالا.. كانت القمة لحظة فارقة وتحديدا في حياة ومستقبل مجلس التعاون الخليجي ومستقبل التكتل الاقتصادي العربي. فكان أمام الزعماء قوائم طويلة من امال وطموحات الشعوب، خاصة وان الواقع يؤكد ان معظم بلدان العالم العربي يأتي في موقع متأخر جدا على مستوى التقدم الحضاري والاقتصادي والعلمي، هذا رغم ما اسلفناه بان العالم العربي ليس فقيرا في الموارد ولكنه فقير في حسن إدارة الثروات وفي عبقرية التعاون والتكامل بين بلدانه وحكوماته، وتوجد كثير من الموارد الاقتصادية المهمة في العالم العربي عاطلة وتحتاج فقط إلى إدارة اقتصادية حكيمة لتفعيلها لتسهم في تنمية بلدانها ورقي مواطنها.

ولهذا، مثلت قمة الرياض أملا عربيا عريضا لإنعاش الاقتصاد العربي، الذي أصابه التقهقر والوهن، نتيجة لعوامل متعددة من أبرزها تراجع الأداء في أكثر من دولة نتيجة تفاعلات الثورات العربية..سيما وأن قمة الرياض الاقتصادية اخذت على عاتقها تحدي الواقع، لتضع معالم الخروج من الوضع الراهن الى عالم الواقع الجديد المليء بالخير لشعوب تنتظر التقدم والرقي، وهذا ما تستحقه في نفس الوقت، لتكون بمنزلة التحدي الحقيقي لتداعيات الربيع العربي.

وكلمة اخيرة نوجهها الى المملكة العربية السعودية، فهي وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تبقى الدولة الام المؤهلة لقيادة العمل المشترك بعد التداعيات المتواصلة والسريعة التي أشغلت العقل العربي بهموم ضاعفت منها الاضطرابات السياسية التي تعيشها الشعوب العربية. فالسعودية تتسم بعلاقة متوازنة تجعلها تقف على مسافة واحدة من مختلف الأطراف، وفق سياسة متزنة تحكمها ثوابت المملكة .

amurshed2030@gmail.com

قمة الرياض مثلت أملاً عريضاً لإنعاش الاقتصاد العربي المتوهن

فهد المضحكي

العلاقات المصرية الإيرانية!

من يتأمل التقارب المصري الايراني يطرح سؤالاً وهو، ما سر هذا التقارب؟ ما يعنيه هذا السؤال بالضبط، ما المصالح التي دفعت نحو هذا التقارب؟

الكاتب في الشرق الاوسط اللندنية احمد عثمان طرح هذا السؤال وخصوصاً بعد زيارة وزير الخارجية الايراني علي اكبر صالحي الى القاهرة.

ومن المنطقي ان تثير هذه الزيارة علامات استفهام لماذا؟ لان كما يشير عثمان ان دول الخليج تواجه تهديدات ايرانية وتدخل في شؤونها الداخلية وبينما الصواريخ الايرانية تقصف مواقع الثوار في سوريا دفاعاً عن الاسد ونظامه في ظل هذا الوضع يجرى التفاهم بين الاخوان حكام مصر الجدد وإيران حول العلاقات الثنائية والعمل المشترك في الشرق الاوسط!

حول هذه العلاقة قال متحدث باسم الخارجية الايرانية في صحيفة «طهران تايمز الصادرة بتاريخ 2013/1/9» «نعتقد ان الدول العظيمة ذات النفوذ مثل ايران ومصر لها دور مهم في تحقيق السلام والاستقرار»، وتعليقاً على ذلك يتساءل الكاتب، فما سر هذا التقارب بين دولة تهدف الى اعادة سيطرة الامبراطورية الفارسية على بلدان العرب وجماعة تريد اعادة الخلافة للسيطرة على نفس هذه البلدان؟

وقبل زيارة صالحي ـ حسب ما جاء في بعض وسائل الاعلام ـ يقول عثمان: وصل مدير المخابرات الايراني بدعوة من «الاخوان» للقاء سري مع اعضاء الجماعة لمساعدتهم في السيطرة علي اجهزة الامن المصرية وحول هذا الموضوع تحدثت جريدة «التايمز» البريطانية عن زيارة قام بها قاسم سليماني الى القاهرة لمدة يومين بعد اعياد الميلاد مباشرة للتباحث مع مسؤولين كبار قريبين من الرئيس مرسي جاء سليماني الذي يشرف على المليشيات الايرانية السرية في المنطقة ـ بما في ذلك حزب الله وحماس ـ بناءً على دعوة من مرسي وجماعة الاخوان المسلمين التي تدعمه والتقى مدير المخابرات الايراني بعصام حداد مستشار الرئيس مرسي بتاريخ 2013/1/8.

ورغم انكار مكتب الرئاسة المصري عقد هذا اللقاء نشرت جريدة «المصري اليوم» تقريراً يؤكد هذا اللقاء، وهو الذي تسبب في رحيل وزير الداخلية المصري اللواء احمد جمال الدين في التعديل الوزاري الأخير لماذا؟ لان جمال اعترض على لقاء الحداد بالمسؤول الايراني؛ للتعرف على كيفية سيطرة حكومته على الاجهزة الامنية بهدف تطبيقها في مصر.

ويواصل عثمان حديثه: اعتبر بعض المعلقين ان زيارة سليماني الى مصر تُفصح عن نية جماعة الاخوان المسلمين في تشكيل قوات «الحرس الثوري» على الطريقة الايرانية، حيث بينت الاحداث الماضية عدم رغبة جهاز الشرطة في الخروج على تقاليد المؤسسة الامنية القائمة على المساواة بين المواطنين السلميين، وتبين عدم رغبة الجيش في التصدي للجماهير دفاعاً عن حكم الاخوان ورغبته في تحقيق توافق وطني بين التيارات السياسية، فدعا قائد الجيش ووزير الدفاع الفريق اول عبدالفتاح السيسي ممثلي القوى الشعبية الى الحوار للخروج من الازمة السياسية في 12 ديسمبر الماضي لكن الرئيس مرسي عاد فألغى هذه الدعوة عندما رفضتها جماعة الاخوان! ماذا يستشف من ذلك؟ يستشف – كما جاء في تحليل الكاتب – ان جماعة اخوان المسلمين بدأت تتبع خطى الثورة الاسلامية في ايران، حيث قام الخميني بتأسيس الحرس الثورة الاسلامية بعد سقوط نظام الشاه رضا بهلوي ففي سنة 1979 تمكن تحالف ثوري من الليبراليين والجماعات الدينية من اسقاط النظام ثم قام الخميني بإعلان ايران جمهورية اسلامية بعد اقل من شهرين من سقوط النظام، وقام الخميني بتشكيل الحرس الثوري ليكون قوة مسلحة خاضعة للنظام الاسلامي، وتولى الحرس الثوري تصفية جميع التنظيمات اليسارية والليبرالية – التي تحالف معها أثناء الثورة – باعتبارهم اعداء الله وفرض الاسلاميون سيطرة كاملة على كافة مؤسسات الدولة، كما تم استبعاد الجيش النظامي الذي تقرر اقتصار عمله على الدفاع عن حدود الدولة الايرانية بينما يتولى الحرس الثوري حماية الثورة الاسلامية في الداخل.

في ذلك الوقت كانت طهران قطعت علاقتها مع القاهرة بعد سيطرة الخميني على الحكم بسبب توقيع انور السادات معاهدة سلام مع اسرائيل. لكن الرئيس مرسي اعاد العلاقة بين البلدين في مؤتمر عدم الانحياز في العاصمة الايرانية، ويستشف ايضاً ان القيادة الاسلامية في ايران والقيادة الاخوانية في مصر تسعيان الى التحالف المرحلي حتى تستسلم الفريسة وبعدها تتصارعان على تقسيم الغنيمة، فهذا هو ذات الاسلوب الذي سارت عليه تنظيمات الارهاب مع ايران عندما تحالفت «القاعدة» وحماس مع الجمهورية الاسلامية رغم الخلاف الايديولوجي الكبير بينهما.

اذاً، رغم كل الخلافات بين البلدين خاصة في ظل صراعهما من اجل السيطرة على العالم العربي والاسلامي إلا ان ما يوحدهما أو ما يقاربهما هو معاداتهما للقوى الليبرالية واليسارية وإن كانت شعاراتهما المرحلية تنادي بالديمقراطية وحقوق الانسان فهذا ليس الا تكتيكاً تفتضيه الظروف السياسية الحالية الداخلية والخارجية!

شعاراتهما من الديمقراطية وحقوق الإنسان تكتيك تقتضيها الظروف السياسية.

شعاراتهما عن الديمقراطية وحقوق الإنسان تكتيك تقتضيها الظروف السياسية

للوصول للمقالات السابقة